

أمناء الشرطة.. كلمة السر للغضب مجدداً

سيناء ومناطق أخرى، إلى ذلك، أعلن النائب العام إحالة أمين الشرطة المتهم بقتل سائق أجرة بسلاحه «الميري» بسبب مشاجرة مالية على «المحاكمة الجنائية العاجلة»، فيما وجهت النيابة إلى المتهم تهمة القتل الخطأ. وعلم أنه ستُحَدَّد جلسة عاجلة بعد وقف ذلك الضابط عن العمل وصدور قرار بحبسه احتياطياً لمدة 15 يوماً بعد اعترافه بإطلاق الرصاص بغرض تهديد المجني عليه.

المغرب ترحب العرب

في سياق آخر، أخرجت المملكة المغربية عدداً من الدول العربية باعتذارها عن استضافة القمة العربية السابعة والعشرين، التي كان مقرراً لها أواخر الشهر المقبل، وذلك بعد إعلانها «عدم ملاءمة الظروف لإقامة قمة ناجحة في ظل رغبة المملكة في استضافة قمة لا تتخطى حدود المناسبات».

ووفقاً لقرار الرؤساء بانعقاد القمة كل مرة في أحد البلدان العربية وفقاً للترتيب الأبجدي، فإن رئاسة القمة ستؤول إلى موريتانيا التي طلبت وقتاً لدراسة القرار المفاجئ من المغرب بسبب «عدم جاهزيتها لاستضافة القمة أمنياً ولوجسيتياً» في ظل مستوى التمثيل المتوقع لاستضافة أكثر من 10 رؤساء وملوك على الأقل. ثم ستؤول رئاسة القمة إلى اليمن في حال اعتذار موريتانيا، والأخيرة تدور فيها حرب ووفق مصدر دبلوماسي في الخارجية المصرية، هناك أكثر من سيناريو مطروح بشأن القمة، لأن «الاعتذار المغربي وضع القادة العرب في مأزق. تدرس إقامة القمة الترميمية التي كانت مقررة في تونس خلال العام الجاري بديلاً من القمة العربية مع إرجاء الانعقاد الدوري حتى العام المقبل، لكن الأمين العام للجامعة نبيل العربي لا يرحب بهذه الخطوة». وأضاف المصدر أن القاهرة والرياض «هما الأكثر قرباً لاستضافة القمة».



موقفاً واحداً هو الصمت عند فتح باب المناقشة في هذه الحادثة خصوصاً.

الامر برمته لم يكن على أجندة المجلس برغم الأحداث التي تنوالت منذ ليلة الخميس الماضي بشأن اعتداءات أفراد الأمن، ولا سيما رتب أمناء الشرطة على مواطنين مدنيين، ما أوقع مصابين وقتلى. لكن نائب دائرة الدرب الأحمر - المنطقة التي شهدت الحادث الأخير - لمقتل مدني على يد أمين شرطة - محمد عبد العال، طالب بضرورة «الضرب بيد من حديد على أمناء الشرطة».

كذلك قال النائب سمير غطاس، إن ما حدث من تجاوزات من جانب عناصر من الشرطة «ليست أحداثاً فردية كما تقول وزارة الداخلية ولكن لها جوانب (أخرى)». وأضاف غطاس أن الجانب السياسي في أزمة الشرطة تمثل في وجود «التراس أمناء الشرطة» الذين شكلوا ائتلاًفاً نفذ عمليات سياسية خطيرة، لافتاً إلى أن «الداخلية» فصلت أكثر من ثلاثة آلاف من أمناء الشرطة الذين أعيدوا لاحقاً إلى العمل من جديد. في المقابل، قال النائب محمد أنور السادات، إن عبد العال كان واضحاً في توجيه الوزراء من حيث الانضباط، ولا «تتمكن مناقشة الموضوع دون حضور ممثلين عن الحكومة». ولفت السادات إلى أن هناك تجاوزات في

شرطة انتهكوا فيها القانون، وباشرت النيابة التحقيق في كل واقعة بمفردها. لكن الأمناء أعلنوا رفضهم إعادة المحاكمات العسكرية التي ألغيت بعد الثورة باعتبارها مخالفة للدستور، وسط حالة ترقب والتزام الصمت من «الداخلية» التي أعلنت اعتزامها الإعلان نهاية الأسبوع الجاري عن التعديلات القانونية التي ستُحال على مجلس النواب لإقرارها.

وتتجه «الداخلية» إلى إحالة الأمناء المخالفين على الاحتياط مع سحب السلاح في الإجازات والمخالفات بالإضافة إلى وضع تقويم دوري من قطاعي «الأمن العام» و«الأمن الوطني»، مع الأخذ في الاعتبار «ضرورة وجود تقويم نفسي للأمناء خلال عملهم مع وضع ضوابط جديدة يكون المجلس الأعلى للشرطة طرفاً فيها».

ليست على جدول البرلمان

في غضون ذلك، شهدت جلسة مجلس النواب، يوم أمس، مناقشة أزمة تجاوزات الشرطة، وسمح رئيس البرلمان للنواب بالحديث في القضية، مؤكداً أن الأحداث التي وقعت أخيراً صدرت عن «فئة قليلة لا تؤثر من قريب أو من بعيد في الدور المهم والفعال لرجال الشرطة».

وأدت الخلافات الصوتية الحادة بين النواب إلى غلق باب المناقشة دون اتخاذ أي إجراءات أو موقف واضح، فيما اتخذ جميع النواب من ذوي الخلفية العسكرية «شرطة أو جيش»،

تصاعد الاحتقان الشعبي ضد أمناء الشرطة خلال الأيام الماضية مع زيادة الانتهاكات بحق المواطنين، وسط تبادل للاتهامات بين الأمناء ووزارة الداخلية. وطرحته الأزمة على جلسة البرلمان أمس، وقررت نيابة أمن الدولة حبس سبعة أمناء شرطة بتهمة الإضرار بجهة عملهم

القاهرة - احمد جمال الدين وrania الصبد

تزايد حالة الاحتقان الشعبي ضد أمناء الشرطة في الشارع المصري على خلفية تجاوزات أمناء الشرطة التي تصفها وزارة الداخلية بالفردية، في وقت صعد فيه أمناء الشرطة موقفهم من الحملة ضدهم مهديين باستقالات جماعية من الوزارة، وهو ما سيربك سير العمل، في ظل أن عدهم يتجاوز وفقاً للإحصاءات الرسمية نحو 300 ألف شخص.

وجاء تلويح أمناء الشرطة بالاستقالات الجماعية بعد القبض على سبعة منهم، قبل دقائق من ظهورهم على الهواء في أحد البرامج التلفزيونية. وقررت نيابة أمن الدولة حبسهم أربعة أيام على ذمة التحقيقات بتهمة الإضرار بجهة عملهم، فيما أغلق زملاؤهم مقر مديرية أمن الشرقية التي يعمل فيها الضباط المحبوسون. كذلك أجرى عدد من مديري أمن المحافظات لقاءات مع عدد آخر لاحتواء حالة الغضب التي سيطرت عليهم.

ورصدت تقارير غير رسمية خلال اليومين الماضيين أربعة حوادث لأمناء

إلى أنه عرض على المرجع الديني على السيستاني، مطلع الشهر الحالي، في النجف الحسابات المالية الكاملة، موضحاً أن السيستاني كان جاداً في إحداث تغيير، وكان أيضاً محبباً تماماً.

ميدانياً، أعلنت مصادر أمنية ومحلية توقف الاشتباكات بين أبناء العشائر في مدينة الفلوجة، غرب بغداد، ومسلي «داعش» إثر اعتقاله العشرات من أبناء المدينة. وقال ضابط برتبة مقدم في الجيش إن «المواجهات توقفت بين أبناء عشائر في الفلوجة ومسلي داعش، بسبب اعتقال التنظيم أكثر من 110 من أهالي المدينة»، مضيفاً أن «أبناء العشائر في أحياء نزال والجولان والعسكري، تراجعوا في المواجهات خوفاً على مصير المعتقلين».

من جهته، أكد قائممقام الفلوجة عيسى ساير أن «الاشتباكات توقفت خوفاً من إعدام المعتقلين»، معرباً عن قلقه بالقول: «نتوقع أن يقوم داعش بعمليات إعدام لأهالي المدينة بحجة التعاون مع القوات الأمنية».

وفي السياق ذاته، أعلنت قيادة «الحشد الشعبي» في محافظة الأنبار وصول تعزيزات عسكرية مدرعة من العاصمة بغداد إلى محيط مدينة الفلوجة، استعداداً لاحتحامها وتطهيرها من تنظيم «داعش»، فيما أكدت أن القوات بانتظار الأمر النهائي لبدء معركة التحرير. وقال قائد لواء «حشد قضاء الكرملة» العقيد جمعة الجميلي إن «القوات القتالية والعسكرية التي وصلت إلى مواقعها شرعت بنشر قواتها وقناصيتها على السواتر الأمامية مع نشر الدبابات والدروع ووحدات المدفعية»، مؤكداً أن «هذه القوات بانتظار الأمر النهائي لبدء معركة تحرير الفلوجة».

(الأخبار)

ليبيا

منح الثقة للحكومة غداً.. وبلغراد مستاءة لمقتل مواطنيها



عرض السراج برنامج عقد حكومته وسط نقاشات حادة بين النواب على مدى ساعات (أ ف ب)

ستساعد على الاستقرار الإقليمي». إلى ذلك، جدد وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، موقف بلاده الرافض للتدخل الأجنبي في ليبيا. وقال لعمامرة إن «محاوية الإرهاب في ليبيا يجب أن تكون في إطار الشرعية الدولية، واحترام سيادة هذا البلد». ونقلت الإذاعة الرسمية عن لعمامرة تأكيده «التزام بلاده بضرورة الحل السلمي والسياسي للأزمة الليبية، على أن تكون محاربة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية، وفي ظل احترام سيادة ليبيا وأمنها واستقرارها».

(الأخبار)

سيتوجهون الخميس والجمعة القادمين إلى تونس لدراسة إمكانية مشاركة عسكريين ألمان في بعثة تدريب، مضيفاً إن هذا الالتزام قد يؤدي في ما بعد إلى إقامة معسكر تدريب للجنود الليبيين في تونس مع شركاء آخرين. وقالت وزيرة الدفاع الألمانية، أورسولا فون در لين، للصحيفة إن «إرهاب تنظيم داعش يهدد شمال أفريقيا ككل، ومن الضروري جداً بذل كل الجهود الممكنة لدعم الدول التي تناضل من أجل الديمقراطية مثل تونس». وأضافت إن «إقامة معسكر للتدريب في تونس

صيرت، معتبرة أن «الغارة لم تتم بالتنسيق معنا، وتشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة ليبيا». وقالت الحكومة، في بيان نشرته على صفحتها في موقع «فيسبوك»، إنها «تدين وتستنكر الغارات التي شنها سلاح الجو التابع للولايات المتحدة الأمريكية على مواقع محددة في مدينة صبراتة»، مشددة على أن ما حدث يعتبر «انتهاكاً صريحاً و صارخاً لسيادة الدولة الليبية والمواثيق الدولية».

وفي ليبيا، أكد المجلس البلدي لمدينة صبراتة أنه «بعد التحقق والتثبت من هويات الضحايا، اتضح أن موظفي السفارة الصربية، المخطوفين منذ فترة، كانوا من بين ضحايا القصف وهما رجل وامرأة». وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً أكدت فيه «أن مكان احتجاز الرهينتين كان معروفاً»، أهدافها بعناية، على غرار ما فعلته الطائرات الروسية في سوريا».

وفي غضون ذلك، ذكرت «صحيفة بيلد إم سونتاج»، الألمانية، أمس، أن برلين تنوي إرسال جنود إلى تونس لتدريب الجيش هناك مع احتمال تدريب الجيش الليبي أيضاً على محاربة مسلحي «داعش» في ليبيا. وأشارت الصحيفة إلى أن ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع

وقال «لقد تأكد رسمياً أن المواطنين الصربيين سلايانا ستانكوفيتش ويوفيتسا ستيبيتش، من موظفي السفارة الصربية، في طرابلس، قد قتلًا»، مشيراً إلى أن «هذه أول أزمة رهائن تواجهها دولتنا، إذ كان سيطلق سراح مواطنينا لو لم يقتل».

وكان الموظفان في السفارة الصربية قد خطفا في الثامن من تشرين الثاني في صبراتة (70 كلم غربي طرابلس)، فيما كانا ضمن موكب تابع للبعثة الدبلوماسية الصربية متجه إلى تونس.

ويُعبد تأكيد مقتل الصربيين، قال وزير الخارجية الصربي، إيفيتسا داسيتش، إن بلغراد ستطلب «معلومات رسمية من السلطات الليبية والأميركية حول كيفية تحديد الأهداف».

أما وزارة الدفاع الأميركية، فأوضحت على لسان المتحدث باسمها، بيتر كوك، أن الجيش الأميركي ظل يراقب لأسابيع عدة معسكر التدريب التابع لتنظيم «داعش» في ليبيا قبل قصفه، مؤكداً أن قوات بلاده «لا تملك معلومات تشير إلى مقتل مخطوفين صربيين في الغارة، حيث لا شيء يشير إلى وجود مدنيين».

وأدانت الحكومة الليبية الغارة الأميركية على مقر «داعش» في

استأنف برلمان طبرق، أمس، مناقشة برنامج عمل حكومة «الوفاق» الوطني، برئاسة فايز السراج، على أن يصوت النواب، يوم غد الثلاثاء، على منحها الثقة. وأوضح مقرّر البرلمان، صالح قلمة، أن «النواب استأنفوا المناقشات، التي بدأت في جلسة السبت، حول برنامج الحكومة وتعاملها مع الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى تقديم السيرة الذاتية للوزراء».

وعرض السراج في جلسة السبت برنامج عمل حكومته، حيث شهدت نقاشات حادة بين النواب على مدى ساعات، ما دفع إلى اتخاذ قرار بتعليقها، واستئنافها أمس. ومن المفترض أن ينهي البرلمان مشاوراته حول حكومة «الوفاق» اليوم، على أن يصوت على منحها الثقة غداً.

كما التقى، أمس، رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، مارتين كوبلر، رئيس برلمان طبرق، عقيلة صالح. ورأى كوبلر أن «الشعب الليبي يتطلع إلى حكومة وفاق وطني»، موضحاً أن وجوده في طبرق «للمساعدة وليس للتدخل».

وفي سياق منفصل، أعلن رئيس الوزراء الصربي، الكسندر فوسيتش، مقتل الصربيين، المختطفين منذ ثلاثة أشهر، في الغارة الأميركية، فجر الجمعة.